ابراهيم عزيزي
دكتور في قانون المنافسة
أستاذ باحث بجامعة السلطان مولاي سليمان
الكلية متعددة التخصصات ببني ملال

تنظيم المنافسة في المغرب بين مجلس المنافسة وباقي السلط والهيئات ذات الصلة

-دراسة نظرية وعملية-

- التنظيم القانوني والمؤسساتي للمنافسة الحرة بالمغرب.
- اختصاصات مجلس المنافسة والسير العملي للإجراءات أمامه.
- أنواع قرارات مجلس المنافسة وطرق الطعن فيها في ضوء آخر القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة.
- علاقة مجلس المنافسة بالسلطة التنفيذية وهيئات التقنين القطاعية.
- علاقة مجلس المنافسة بالمحاكم.

تقديم

الأستاذ عبد اللطيف الشنتوف
عضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية

الأستاذ عادل بوكبير
نائب رئيس مجلس المنافسة

الطبعة الأولى
2026

الفهرس

مقدمة 7

الباب الأول
التنظيم القانوني والمؤسساتي للمنافسة بالمغرب

الفصل الأول: تطور تنظيم المنافسة 15

الفرع الأول: التطور التاريخي والقانوني للمنافسة 15

المبحث الأول: التطور التاريخي للمنافسة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية .. 16

المطلب الأول: موقف الشريعة الإسلامية من المنافسة 16

الفقرة الأولى: الأساس الشرعي للمنافسة 17

الفقرة الثانية: موقف الفقه الإسلامي من الممارسات المنافية للمنافسة 19

أولا: أحكام الاحتكار في الفقه الإسلامي 19

ثانيا: أحكام التسعير في الفقه الإسلامي 20

المطلب الثاني: تطور المنافسة في ظل القوانين الوضعية 22

الفقرة الأولى: تطور المنافسة على المستوى الدولي والوطني 22

أولا: تطور المنافسة على المستوى الدولي 22

ثانيا: تطور المنافسة على المستوى الوطني 24

الفقرة الثانية: تطور التنظيم القانوني للمنافسة بين الدستور والقوانين العادية 26

أولا: مرحلة ما قبل دستور2011 26

ثانيا: مرحلة ما بعد دستور 2011 28

ثالثا: الغاية من نظامة الاقتصاد والسوق 32

المبحث الثاني: تطور مفهوم وقواعد المنافسة في ظل الدولة الحديثة 33

المطلب الأول: مفهوم المنافسة وأهميته في ظل اقتصاد السوق 33

الفقرة الأولى: تطور مفهوم المنافسة 33

أولا: تعريف المنافسة 34

ثانيا: تطور المنافسة من معيار اقتصادي إلى مفهوم قانوني 39

الفقرة الثانية: أهمية المنافسة 41

أولا: مزايا المنافسة على المستوى الاقتصادي 41
ثانيا: مزايا المنافسة على المستوى الاجتماعي 42
المطلب الثاني: دور قواعد المنافسة الحديثة في حماية النظام العام الاقتصادي..... 43
الفقرة الأولى: التأثير المتبادل بين قانوني المنافسة والعقود 44
أولا: تراجع مبدأ سلطان الإرادة أمام قانون المنافسة 44
ثانيا: بعض مظاهر تأثير وتأثر قانون المنافسة بقانون العقود 46
الفقرة الثانية: دور المنافسة في تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة
والمصالح الاجتماعية والاقتصادية..... 48
أولا: قواعد المنافسة كآلية للموازنة بين المصالح الخاصة والنظام العام الاقتصادي.. 49
ثانيا: حماية المستهلك كمظهر من مظاهر النظام العام الاقتصادي..... 51
الفرع الثاني: التنظيم المؤسساتي لقواعد المنافسة بالمغرب 54
المبحث الأول: الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة..... 55
المطلب الأول: الطبيعة القضائية والإدارية لمجلس المنافسة 55
الفقرة الأولى: مؤيدات الطبيعة القضائية لمجلس المنافسة..... 56
أولا: المؤيدات العضوية..... 56
ثانيا: المؤيدات الوظيفية..... 57
الفقرة الثانية: مؤيدات الطبيعة الإدارية لمجلس المنافسة..... 59
أولا: التحديد التشريعي لطبيعة مؤسسة مجلس المنافسة..... 60
ثانيا: الطبيعة الإدارية لمجلس المنافسة استنادا للمعيار العضوي..... 61
المطلب الثاني: الطبيعة الخاصة لمجلس المنافسة..... 61
الفقرة الأولى: تجليات الطبيعة الخاصة لمجلس المنافسة..... 62
الفقرة الثانية: تأثير الطبيعة الخاصة لمجلس المنافسة..... 63
المبحث الثاني: نطاق تدخل مجلس المنافسة 65
المطلب الأول: من حيث الأشخاص الخاضعة لمجلس المنافسة والحدود الجغرافية 66
الفقرة الأولى: من حيث الأشخاص الخاضعة لمجلس المنافسة..... 66
أولا: أشخاص القانون الخاص..... 67
ثانيا: أشخاص القانون العام..... 68
الفقرة الثانية: من حيث الحدود الجغرافية..... 71

المطلب الثاني: من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي 73
الفقرة الأولى: معيار النشاط الاقتصادي 73
الفقرة الثانية: الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لرقابة المجلس 76
أولا: الاتفاق المناف للمنافسة 77
ثانيا: استغلال وضع المهمين أو لحالة تبعية اقتصادية 78
الفصل الثاني: ممارسة مجلس المنافسة لسلطته التقريرية 80
الفرع الأول: أثناء مرحلة البت في الممارسات المنافية للمنافسة 80
المبحث الأول: مسطرة تدخل المجلس 81
المطلب الأول: الإحالة على مجلس المنافسة 81
الفقرة الأولى: الإحالة الذاتية 82
الفقرة الثانية: الإحالة من قبل جهات محددة 85
المطلب الثاني: شروط قبول الإحالة وآثارها 86
الفقرة الأولى: شروط قبول الإحالة 86
أولا: الشروط الشكلية 86
ثانيا: الشروط الموضوعية 87
الفقرة الثانية: آثار الإحالة 88
المبحث الثاني: سير الإجراءات أمام مجلس المنافسة 90
المطلب الأول: آليات الفصل في الممارسات المنافية للمنافسة 90
الفقرة الأولى: مسطرة البحث والتحقيق في الممارسات المنافية للمنافسة 91
أولا: مسطرة البحث في الممارسات المنافسة للمنافسة 91
ثانيا: التحقيق في الممارسات المنافية للمنافسة 94
الفقرة الثانية: إثبات الممارسات المنافية للمنافسة 95
أولا: عبء الإثبات أمام مجلس المنافسة 95
ثانيا: وسائل الإثبات أمام مجلس المنافسة 97
المطلب الثاني: ضمانات الدفاع أمام مجلس المنافسة 99
الفقرة الأولى: حقوق الدفاع أمام مجلس المنافسة 100
أولا: مبدأ التواجهية والحياد 100
ثانيا: مبدأ حضور الجلسات ومناقشة القضية 101

الفقرة الثانية: مبدأ السرية أمام مجلس المنافسة 102
الفرع الثاني: على مستوى قرارات مجلس المنافسة 105
المبحث الأول: أنواع قرارات مجلس المنافسة وأثرها في ضبط السوق 105
المطلب الأول: القرارات الإلزامية لمجلس المنافسة 106
الفقرة الأولى: شكليات قرارات مجلس المنافسة 106
أولا: بيانات قرار مجلس المنافسة 107
ثانيا: تعليل قرارات مجلس المنافسة 108
الفقرة الثانية: مختلف القرارات الإلزامية لمجلس المنافسة ومدى فعاليتها في ضبط السوق 109
أولا: مختلف القرارات الإلزامية للمجلس 109
ثانيا: مدى فعالية مجلس المنافسة في ضبط السوق 116
المطلب الثاني: القرارات غير الإلزامية لمجلس المنافسة 120
الفقرة الأولى: أنواع القرارات غير الإلزامية الصادرة عن المجلس 120
أولا: الاستشارة الإجبارية 121
ثانيا: الاستشارة الاختيارية 121
الفقرة الثانية: دور القرارات غير الإلزامية في توجيه الفاعلين في مجال المنافسة 122
المبحث الثاني: تنفيذ قرارات مجلس المنافسة بين القواعد العامة والخاصة 124
المطلب الأول: القيمة القانونية لقرارات مجلس المنافسة 125
الفقرة الأولى: حجية قرارات مجلس المنافسة 125
الفقرة الثانية: القيمة القانونية لآراء وتوصيات مجلس المنافسة 127
المطلب الثاني: آليات تنفيذ قرارات مجلس المنافسة 129
الفقرة الأولى: الإجراءات السابقة لتنفيذ قرارات مجلس المنافسة 129
أولا: تبليغ قرارات مجلس المنافسة 129
ثانيا: نشر قرارات مجلس المنافسة 131
الفقرة الثانية: الغرامة التهديدية كآلية لتنفيذ قرارات مجلس المنافسة 134
أولا: الأحكام العامة للغرامة التهديدية 134
ثانيا: الأحكام الخاصة بالغرامة التهديدية في قرارات مجلس المنافسة 135

الباب الثاني
علاقة مجلس المنافسة بباقي السلط والهيئات ذات الصلة

الفصل الأول: علاقة مجلس المنافسة ببعض الهيئات المشابهة له 140
الفرع الأول: تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة وبعض هيئات الضبط الاقتصادي 140
المبحث الأول: تجليات تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة وهيئات الضبط الاقتصادي 141
المطلب الأول: هيئات نظم المشرع حدود اختصاصها مع مجلس المنافسة..... 142
الفقرة الأولى: حدود الاختصاص بين مجلس المنافسة والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري 142
الفقرة الثانية: حدود الاختصاص بين مجلس المنافسة والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات..... 144
المطلب الثاني: هيئات لم ينظم المشرع حدود اختصاصها مع مجلس المنافسة..... 146
الفقرة الأولى: تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة والوكالة الوطنية للموانئ..... 146
الفقرة الثانية: تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة وبنك المغرب..... 147
المبحث الثاني: سبل تجاوز تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة وهيئات الضبط الاقتصادي..... 148
المطلب الأول: الاختصاص العام والأصيل لمجلس المنافسة 148
المطلب الثاني: التعاون والتنسيق بين مجلس المنافسة وهيئات التقنين القطاعية 151
الفرع الثاني: تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة والسلطة القضائية 152
المبحث الأول: تجليات تنازع الاختصاص بين سلطة المنافسة والسلطة القضائية..... 153
المطلب الأول: اختصاص مجلس المنافسة في بعض المنازعات التجارية والإدارية..... 153
الفقرة الأولى: الاختصاص في الممارسات المنافية للمنافسة والمنافسة غير المشروعة..... 153
أولا: إمكانية اختصاص القضاء في الممارسات المنافية للمنافسة 154
ثانيا: تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة والقضاء على مستوى المنافسة غير المشروعة..... 155
الفقرة الثانية: تدخل مجلس المنافسة في مجال اختصاص القضاء الإداري 157
المطلب الثاني: سبل تجاوز تنازع الاختصاص بين مجلس المنافسة والقضاء 160
الفقرة الأولى: وضع معايير للتمييز بين اختصاص مجلس المنافسة والقضاء..... 160

أولا: من حيث موضوع النزاع 160
ثانيا: من حيث طبيعة النزاع 162
الفقرة الثانية: تجاوز التنازع والتنافر إلى التعاون والتكامل 164
أولا: تنظيم مسطرة البت في تنازع الاختصاص 164
ثانيا: التنسيق والتعاون بين مجلس المنافسة والقضاء للبت في ملفات المنافسة 166
المبحث الثاني: ازدواجية الاختصاص بين سلطة المنافسة والسلطة القضائية 167
المطلب الأول: تدخل القضاء المدني والزجري في مجال المنافسة 168
الفقرة الأولى: تدخل القضاء المدني في قضايا المنافسة 168
أولا: إبطال الاتفاقات المنافية للمنافسة 168
ثانيا: التعويض عن الممارسات المنافية للمنافسة 172
ثالثا: وقف تنفيذ قرارات مجلس المنافسة 176
الفقرة الثانية: تدخل القضاء الزجري في مجال المنافسة 179
المطلب الثاني: القضاء كجهة مختصة للنظر في الطعون ضد قرارات مجلس المنافسة 181
الفقرة الأولى: الطعن في قرارات مجلس المنافسة أمام محكمة الاستئناف بالرباط 183
الفقرة الثانية: الطعن في قرارات مجلس المنافسة أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض 186

الفصل الثاني: تدخل السلطات التقليدية للدولة في مجال المنافسة 189
الفرع الأول: تمركز سلطة المنافسة بين سلطات الدولة التقليدية 190
المبحث الأول: سلطة المنافسة كسلطة إدارية مستقلة 190
المطلب الأول: خلفيات نقل سلطة ضبط المنافسة إلى مجلس المنافسة 191
الفقرة الأولى: خلفيات نقل سلطة المنافسة من السلطة التنفيذية إلى مجلس المنافسة 192
الفقرة الثانية: خلفيات نقل سلطة المنافسة من القضاء إلى مجلس المنافسة 194
أولا: عدم قدرة المحاكم على مواكبة تطورات مجال المنافسة 195
ثانيا: تطور آليات حل المنازعات 195
المطلب الثاني: مميزات السلطة الإدارية المستقلة 196
المبحث الثاني: علاقة مجلس المنافسة بالسلطة التشريعية 199
المطلب الأول: استشارة مجلس المنافسة في القوانين المتصلة بالمنافسة 200
المطلب الثاني: الحد من سلطة مجلس المنافسة 202

الفقرة الأولى: حالات الحد من سلطة مجلس المنافسة 202
أولا: تدخل القانون في مجال حرية الأسعار والمنافسة 202
ثانيا: الاتفاقات التي تساهم في التقدم الاقتصادي والتقني 205
الفقرة الثانية: المبررات الاقتصادية والاجتماعية للحد من المنافسة الحرة 205
الفرع الثاني: علاقة مجلس المنافسة بالسلطة التنفيذية 206
المبحث الأول: مدى استقلالية مجلس المنافسة عن السلطة التنفيذية 207
المطلب الأول: على مستوى المعيار العضوي والمؤسساتي 207
الفقرة الأولى: على مستوى المعيار العضوي 208
الفقرة الثانية: على مستوى المعيار المؤسساتي 211
المطلب الثاني: على مستوى المعيار المالي والإداري 212
أولا: على مستوى المعيار المالي 212
ثانيا: على مستوى المعيار الإداري 213
المبحث الثاني: تدخل السلطة التنفيذية في مجال الأسعار والمنافسة 214
المطلب الأول: مظاهر تدخل السلطة التنفيذية في مجال الأسعار والمنافسة 214
الفقرة الأولى: مختلف الحالات التي تتدخل فيها الدولة لتنظيم الأسعار 215
أولا: حالات تدخل الدولة في مجال تنظيم الأسعار 215
ثانيا: دور لجن المراقبة في تنظيم الأسعار والمنافسة وحماية المستهلك 216
الفقرة الثانية: حالة الطوارئ الصحية كنموذج لتدخل الدولة في تنظيم الأسعار 218
المطلب الثاني: حق السلطة التنفيذية في تجاوز قرارات مجلس المنافسة 220
الفقرة الأولى: على مستوى الممارسات المنافية للمنافسة 220
الفقرة الثانية: على مستوى مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي 223
أولا: تقديم طلب دراسة معمقة لعملية التركيز الاقتصادي 223
ثانيا: سلطة التصدي لقرارات مجلس المنافسة 224
خاتمة 227
أولا: خلاصات 227
ثانيا: توصيات 229
لائحة المراجع المعتمدة 231
الفهرس 242

الكاتب ابراهيم عزيزي من مواليد 1994 ببنسليمان.

- قاض بالمحكمة الابتدائية بأبي الجعد (2020-2024).
- عضو مختبر الدراسات القانونية والسياسية بجامعة السلطان مولاي سليمان الكلية متعددة التخصصات بني ملال.
- عضو لجنة الذاكرة القضائية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.
- أستاذ زائر بكلية الحقوق أكدال والمحمدية.
- دكتور في القانون الخاص (تخصص قانون المنافسة).
- حاصل على الإجازة في القانون الخاص سنة 2015 وماستر الوسائل البديلة لحل المنازعات سنة 2017 بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
- خريج المعهد العالي للقضاء بالرباط (الفوج 43 للملحقين القضائيين سنة 2018-2020).
- حاصل على دبلوم تقني من مكتب OFPPT ببنسليمان سنة 2015.
- للكاتب عدة مقالات مرتبطة بالمجال القانوني منشورة بمجلات مفهرسة وطنيا ودوليا، كما شارك بمداخلات في العديد الملتقيات العلمية المتعلقة بالمجال القانوني بصفة عامة وبقانون المنافسة خاصة.

مطبعة الأمنية - الرباط

9 789920 477017

120 درهما